

المشكلات الاقتصادية والمعيشية وعلاقتها بالمرض ترتبط الظروف الصحية للمريض ارتباطاً وثيقاً بنوعية البيئة الاجتماعية والتعليمية والوضع الاقتصادي والمعيشي الذي يتمتع به المريض. حيث نجد أن السياق الاجتماعي العام يترك بصماته على الخدمة الصحية التي تقدمها سواء بالقطاع الحضري أو الريفي نجد أن الأزمات الاقتصادية وقلة اهتمام الدولة وقلة الميزانية والإشراف والمتابعة أدى إلى تدهور كيانها الخدمي ، أما بالنسبة لعلاقة السياق الاجتماعي بالخدمة الصحية بالحضر فضالة إمكانيات وميزانيات هذه المستشفيات والمراكز الصحية بالقياس إلى ما تؤدي من خدمات. والخدمة الاجتماعية دور في هذه المشكلة في المناطق الحضرية وذلك من خلال المراكز الصحية الحضرية ومراكز رعاية الأمومة والطفولة وغيرها، والمستشفيات الخاصة والحكومية، حيث تقوم هذه المؤسسات الصحية بالتوعية الصحية للأمراض التي تصيب الأطفال وذلك من خلال الندوات والمحاضرات من خلال الاتصالات الفردية. وأيضاً تقدم هذه المراكز الخدمات العلاجية بجانب الخدمات الوقائية وذلك من خلال تطعيم المواليد الجدد ضد الأمراض الخطيرة التي تصيب الأطفال في السنوات الأولى كالشلل والحصبة والجذري وكذلك تطعيم تلاميذ المدارس ضد الدرن والالتهاب السحائي والتطعيم ضد الأوبئة مثل الكوليرا وتطعيم الحوامل وغيرها خامساً:

المشكلات البيئية في المجتمع الحضري (1) مشكلات النمو السكاني: تعاني المدينة إشكالية النمو السكاني السريع حيث تزداد الكثافة السكانية وتحتل نسب المركب الجنسي مما يبرز إلى السطح حالة اللاتوازن، وكذلك يمتد ذلك التأثير إلى المنافسة على الأعمال، مما يؤدي إلى انخفاض الأجور وتفشي معدلات الفقر العالية في الحياة المدنية. ولقد ارتفع سكان المدن في الدول النامية سن 1920 م 27% من السكان وارتفعت النسبة في 1960 م إلى 42% وأصبحت في عام 1980 م 54%، وسوف تبلغ سكان الحضر في الدول المتقدمة ما يقرب من 80% سنة 2025 بينما تبلغ هذه النسبة 60% في الدول النامية. أما فيما يتعلق في جمهورية مصر العربية فإن ظاهرة التحضر بدأت منذ عام 1907 م حيث بلغت 19% ونسبة سكان الريف في نفس العام 81%، فارتفعت نسبة سكان الحضر لتصل إلى 47% عام 1986 م وانخفضت نسبة سكان الريف إلى 53% أي تضاعف سكان الحضر منذ بداية هذا القرن، ولا ترجع هذه الزيادة إلى زيادة الطبيعة فقط ولكن الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن السبب في استمرارية جذب واستقطاب التنمية التي تمارسها المدن في مواجهة الريف فيستمر تزايد هجرة سكان الريف إلى تلك المدن. ويوجد في مصر 20 مدينة يزداد عدد سكانها عن 100 ألف نسمة وأن هذه المدن مرتبة بحجم السكان فيها مقارنة بباقي مدن الجمهورية، فإن هذه المدن لم تتغير منذ تعداد 1947 م حتى الآن، والتغير الوحيد الذي نشأ عليها هو ترتيب هذه المدن قد تغير ونجد أن مدينة القاهرة والجيزة تمثلان 40% من إجمالي سكان الحضر في مصر. (20) ونجد أن الزيادة المستمرة في الحضر أدت إلى نمو مناطق حضرية مختلفة وأيضاً إلى مشكلات أخرى نتيجة الزيادة السكانية الهائلة وعدم زيادة تقابلها في الخدمات ولقد اهتمت الخدمة الاجتماعية بهذه المشكلة الهامة وذلك من خلال خدمات الأسرة الموجودة في المراكز الصحية الحضرية ومراكز رعاية الأمومة والطفولة المنتشرة في الحضر. وتتلخص أنشطة وحدات تنظيم الأسرة في: أ- رفع مستوى الأسرة الاجتماعي وذلك بتيسير موازنة عدد أفراد الأسرة مع دخلها لمن يرغب في ذلك. ب- رفع مستوى الأسرة الصحي بتنظيم النسل بحيث لا تقل الفترة بين حمل وآخر عن سنتين حتى تستجم الأم وتسترد ما فقدته من صحتها أثناء الحمل والوضع والرضاعة. ت- مكافحة الإجهاض وذلك بمنع الحمل غير المرغوب فيه. ث- علاج العقم وبالتالي الإقلال من مشاكل الأسرة الاجتماعية التي تنجم عن طول فترة العقم. ج- الرعاية الاجتماعية للحالات التي تحتاج إليها وتقديم المساعدة المادية. ويقوم الأخصائي الاجتماعي في المركز الصحي الحضري بدور هام في تنظيم الأسرة، حيث يقوم بمعالجة بعض المشكلات التي تعوق المستفيدات من خدمات تنظيم الأسرة ، وكذلك يقوم بأعمال التثقيف والتوعية بأهمية تنظيم الأسرة. ويقوم الأخصائي الاجتماعي ضمن الفريق الطبي وذلك من خلال الندوات والمحاضرات بتوضيح خطورة الحمل المتكرر وأهمية تنظيم الأسرة كما يقوم الأخصائي الاجتماعي من خلال الزيارات المنزلية بتعديل أفكار الأزواج عن خدمات تنظيم الأسرة ٢ - مشكلة نمو المناطق العشوائية: تمثل مشكلة النمو العشوائي أحد القضايا الملحة التي فرضت نفسها على الساحة المجتمعية ، والواقع أنها تمثل ظاهرة عالمية تنتشر في مدن العالم الثالث، وهي وان بدت في ظاهرها مشكلة عمرانية أي أنه لا يمكن فصلها عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، تعتبر هذه الظاهرة نتاج للنمو السكاني المتزايد حيث يتزايد عدد سكان العالم بمعدل 90 مليون نسمة سنوياً، ونسبة 90% من جملة هذا العدد يقطنون في العالم الثالث. كما لا يتوفر فيها التهوية الطبيعية. وظاهرة الإسكان العشوائي في الدول النامية من 50% إلى 80% من جملة عدد المساكن وتزيد هذه النسبة في مصر لتكون من أعلى معدلات العشوائيات في العالم فهي لم تقتصر على إيجاد مأوى لمن لا مأوى له بل زحفت على كل مدن مصر، وقد بلغت نسبة الإسكان العشوائي في مصر 81% في الحضر و89% في الريف وذلك من

إجمالي المساكن التي تم إنشاؤها من 1966 - 1986 م. وتكون تلك المناطق مشكلة لأنها مصدر المشكلات للأحياء الأخرى في نفس الوقت، فالأمراض والتشرد والإجرام كلها تبدأ عادة في تلك المناطق ثم تمتد إلى باقي أجزاء المدينة. (24) ونجد أن المناطق العشوائية قد اهتمت بها المؤسسات الدولية. فنجد أن المؤسسات الدولية الحديثة مثل البنك الدولي والولايات المتحدة تضع برامجها التنموية لهذه المناطق، وقد اهتمت الخدمة الاجتماعية بهذه المناطق العشوائية حيث تم إجراء البحوث والدراسات المختلفة لمعرفة احتياجات هذه المناطق معرفة علمية وذلك لوضعها أمام الجهات التنفيذية. كما تقوم الخدمة الاجتماعية أيضاً بدور هام في هذه المناطق من خلال المؤسسات الاجتماعية والصحية حيث تقوم المؤسسات الاجتماعية متمثلة في جمعيات تنمية المجتمع وجمعيات الرعاية الاجتماعية بالإضافة إلى الجمعيات الأهلية الأخرى لمساعدة الأهالي وتنمية قدراتهم وكذلك مساعدة شباب هذه المناطق من خلال الأندية ومراكز الشباب والساحات بهذه المناطق. ومن المؤسسات الصحية التي تقدم خدمات اجتماعية وصحية لهذه المناطق المراكز الصحية الحضرية حيث تهتم بالتوعية الصحية وبالعلاج الأمراض المختلفة لأهالي هذه المناطق بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية تتمثل في المساعدات الاقتصادية والمساعدة في حل المشكلات الاجتماعية التي تواجههم. (2) مشكلة تلوث البيئة: أصبحت مشكلة التلوث إحدى المشكلات الرئيسية في هذا العصر سواء في العالم المتقدم أو العالم النامي، بل ويهدد صحة الإنسان وحياته. فمعظم التلوث الذي يصيب البيئة الخارجية يأتي من داخل المنازل ثم يعود إليها مرة أخرى، واختلاف المستويات التعليمية والثقافية والصحية تحدد مدى وحجم التلوث، وانخفاض هذه المستويات في الدول النامية يجعلها أكثر عرضة للتلوث خاصة لما لدى الإنسان فيها من عادات مرضية وأساليب غير صحية يستخدمها في التخلص من فضلاته ومن القمامة وكذلك استخدامه السيئ للمبيدات الحشرية والمرافق الصحية. التربة والأرض: تعرض تلوث الأرض أو التربة لإهمال خطير في الماضي برغم انطوائه على آثار صحية هامة وترتبط تلوث التربة عادة بالتخلص الجزافي من الفضلات الصلبة أو مياه المجاري والرواسب الطينية المتخلفة عنها أو المهملات الصناعية وينطوي تلوث الأرض على آثار صحية مباشرة من خلال التلوث وهناك اعتراف متزايد في الوقت الحاضر بالآثار الصحية السلبية للاستخدامات المختلفة للأراضي الحضرية. (ب) انتشار الحشرات والقوارض الناقلة لجراثيم المرض: أو تؤدي دور ناقلة المرض، إلخ. (27) في حين يمكن مكافحة تجمعات القوارض باستخدام مبيدات القوارض فإن الطريقة المثلى هي حرمانها من الغذاء والمأوى من خلال تحسين شروط الصحة العامة في المجتمع المحلي (معني ج) تلوث الهواء: قد يسبب تلوث الهواء أو يسهم في مرض الإنسان ويمكن أن يجعل بحدوث آثار فسيولوجية غير مرغوب فيها، أن تلوث الهواء في أي مجتمع يمكن أن يؤدي إلى خسائر بشرية كبيرة وإلى تفشي أمراض خطيرة. (د) الضوضاء: شهدت السنوات الأخيرة قلقاً متزايداً بشأن الآثار السلبية للضوضاء على صحة الإنسان ولا يقتصر هذا القلق على المصانع بل هو مشكلة قائمة في كل أرجاء المناطق الحضرية. كما أن الضوضاء تؤثر على الجهاز العصبي، كما أنها تتعارض مع استقرار الحالة الصحية للإنسان. (هـ) الإشعاع: يمثل الإشعاع واحداً من أكثر المشكلات البيئية إثارة والسبب الرئيسي في أن آثاره يمكن أن تكون مدمرة وقد فاقم من حجم المشكلة الاهتمام الحديث باستغلال الطاقة والاستخدام المتزايد للطاقة النووية في بعض محطات الطاقة النووية كما حدث في الولايات المتحدة عام 1979 م. (و) المياه: يتراوح استخدام المياه للأفراد ما بين حد أدنى يبلغ 5 لترات يومياً في ظل الظروف البدوية و 5000 لتر لكل فرد في البلدان المتقدمة صناعياً، ومن أهم الأمراض مائية المنشأ أمراض التيفوئيد والكوليرا والدوسنتاريا والتهاب الكبد الوبائي وفضلاً عن ذلك فأن علينا أن نعتبر المياه ملوثة عندما يتغير تركيبها أو تتغير حالتها بحيث تصبح غير ملائمة لأي استخدام من استخداماتها المتعددة. كذلك يمكن أن يؤدي وجود معادن ثقيلة في مياه البحر إلى تلوث الثروة السمكية، وهو ما يمكن أن ينتقل في وقت لاحق إلى الاستهلاك الإنساني. تمثل ترتيبات تعزيز الصحة العامة فيما يتعلق بالغذاء أحد إجراءات الوقائية الأساسية بل أكثرها أهمية والتي يمكن اتخاذها لكفالة بيئة صحية. فالغذاء يمكن أن يؤدي دور الأداة الناقلة لأنواع مختلفة من الكائنات العضوية المسببة للمرض الإنساني مثل الكائنات الفيروسية والفطرية والدودية والأنواع وحيدة الخلية باطنية النمو وتشمل أهم الأمراض المنقولة بهذه الطريقة وهي التيفوئيد، ويشمل الغذاء: اللبن ومنتجات الألبان التي يمكن أن تتلوث إذا لم تبستر بصورة تهدد صحة الإنسان. دور الخدمة الاجتماعية في مشكلة تلوث البيئة: للخدمة الاجتماعية دور هام وواضح في مشكلة تلوث البيئة، حيث أن التلوث يرتبط بسلوكيات فردية وظروف مجتمعية يمكن للخدمة الاجتماعية أن تؤثر ويمكن للخدمة الاجتماعية أن تساهم في هذه المشكلة بما يلي: (1) الانتماء: ويقصد بالانتماء التمسك بقيم المجتمع ومعايير وقوانينه ويمثل الانتماء حاجة اجتماعية للإنسان وأن الانتماء يترتب بشكل أساسي على إشباع الاحتياجات الفسيولوجية وبدرجة مقبولة وهنا يتضح من ترتيب ماسلو للحاجات الإنسانية في شكل هرمي تشغل قاعدته الحاجات

الفسولوجية الأساسية يليها الحاجات الاجتماعية ويأتي في مقدمتها الانتماء. (30) وتلعب الخدمة الاجتماعية دوراً هاماً في تنمية الانتماء بين السكان في المجتمع وكذلك في المدارس والجامعات وتساعد الشباب في غرس هذه القيم في نفوسهم وذلك من خلال المشاركة والعلاقات الطيبة وإحساسهم بذاتهم وتساعد الخدمة الاجتماعية الشباب على المشاركة في تشجير نظافة بيئاتهم لأن المشاركة للشباب وأفراد المجتمع تؤدي إلى الشعور الكامل بالمسؤولية الاجتماعية والمساهمة في تحسين أحوال المعيشة وأحوال مجتمعهم، ومشاركة الشباب في توافر الخدمات يمكن أن تدعم انتماء الأفراد في المجتمع. (2) المشاركة: يشير روس إلى أن اشتراك الأهالي سويماً في تغيير مجتمعهم كفيل بتغيير أنفسهم فعندما يشترك الناس سويماً ويتعاونون في تحديد الأهداف وفي التخطيط والتنفيذ فإنهم يعدلون من اتجاهاتهم ويزيدون من قدراتهم ويكتشفون في أنفسهم مهارات جديدة. كما أن المشاركة تزيد من الإمكانات التي يمكن أن يساهم بها المجتمع وكذلك تزيد من الشعور بالانتماء وتحقيق الإحساس بالتحكم في ظروف الحياة. (32) للخدمة الاجتماعية دور هام في زيادة مشاركة الشباب في تنظيف البيئة وتشجيرها وبالتالي تساهم في الحد من تلوث البيئة وبالتالي مشاركة الشباب تؤدي إلى تنمية روح الانتماء لمجتمعهم. (3) العلاقات الاجتماعية: وللخدمة الاجتماعية دور هام في تنمية روح العلاقات الاجتماعية الطيبة بين أفراد المجتمع المحلي وذلك للمساهمة في نظافة مجتمعهم وزيادة مشاركتهم في تنمية مجتمعهم وذلك من خلال تنمية روح جماعات الجيرة ومن خلال القيادات الشعبية في المجتمع واستثارة المواطنين للمشاركة في خدمة مجتمعهم وكل هذا لن يأتي إلا من خلال العلاقات الاجتماعية الطيبة بجميع أفراد وفئات المجتمع. (4) توفير ظروف المعيشة: يتصل توفير ظروف المعيشة بتوفير الرعاية الاجتماعية ويعني اتصالها بالخدمات الاجتماعية على أنها إمداد مجتمعي لتحسين الظروف المعيشية للفرد والجماعة وتحقيق التنمية ومساعدة الذين يواجهون صعوبات وهي تشمل خدمات الصحة والتعليم والإسكان وبرامج الأسرة وخدمات المسنين وكذلك تمتد إلى الأنشطة الترويحية والثقافية ووسائل المواصلات والاتصال. هناك جانبان يتعلقان بتوفير الخدمة وهما توفير الخدمات التي يحتاج إليها المستفيد من ناحية أخرى توفير الأبنية التي يتم من خلالها تقديم تلك الخدمات، ويعتبر مكان تقديم الخدمة هاماً بحيث تكون المسافة بين أماكن إقامة السكان ومكان تقديم الخدمة أقصر ما تكون. (5) فاعلية المنظمات الاجتماعية: للمنظمات الاجتماعية دور هام كوسيلة يستطيع من خلالها المواطنون أن يشعروا بارتباطهم للمكان الذي يعيشون فيه ومن ثم فمن الضروري التعرف على مدى فاعلية تلك المنظمات ومدى إشباع تلك المنظمات لاحتياجات المستفيدين منها ونجد أن للخدمة الاجتماعية دور هام من خلال المنظمات الاجتماعية في مواجهة مشكلة البيئة ومن المنظمات الاجتماعية التي تساهم في حماية البيئة من التلوث هي مراكز الشباب وجمعيات تنمية المجتمع وغير ذلك حيث تحت الخدمة الاجتماعية الشباب على المشاركة وتنمي روح المسؤولية تجاه مجتمعهم في مكافحة الأمراض ونظافة البيئة والحفاظ عليها من التلوث كما تعمل الخدمة الاجتماعية على تنمية الوعي البيئي لدى الشباب بمشكلات مجتمعهم تمهيداً للمشاركة في حلها. (6) مشكلات السكن الصحي في الحضر: يعيش غالبية فقراء الحضر في مساكن متدنية مزدحمة بنيت ذاتياً وقل ما تصل إليها المرافق العامة التي يتمتع بها القادرون، وعلى سبيل المثال يفتقر الناس الفقراء في الحضر إلى الإمداد بالمياه الصالحة للشرب واللازمة للنظافة الشخصية، وكثيراً ما يفتقدون المواد اللازمة للتخلص من الفضلات والنفايات الأخرى حتى أصبح من المألوف رؤية القمامات وغيرها. وما يصاحب ذلك من حشرات وقوارض، كما أنه ليس لدى الفقراء في الحضر السبيل إلى التمتع بالخدمات التي تتيح مستوى معقولاً من الحياة،